قضية

أمام محكمة الشرف:

وقف المشروع لخطورته على الأمن!

محمد خلف الله

أكتوبر

فى نفس اليوم الذى انفردنا فيه بتقديم أول قضية لمحكمة الشرف، أكدت الصحف ما انفردت بنشره «أكتوبر» حول محكمة الشرف.. التى ستكون بمثابة لجنة عليا لإعادة كتابة التاريخ.. برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية القضاة والقانونيين.. وبعض الشخصيات العامة.. والشخصيات العسكرية والشهود الأحياء..

ونحن نواصل فى هذا العدد.. عرض القضية الخطيرة التى قدمنا أول فصولها.. ونقدم اليوم.. جانبا أكثر خطورة.. وهو ما حدث بعد هزيمة يونيو ٦٧، وكيف تطورت الأحداث..

فى هذه الظروف الصعبة كان الطيار على عفت يعيش الأحداث ولكن بشكل آخر، ومن خلال إحساس غامض.. كان لايستطيع التخلص منه.. كان يشعر أن هذه الآلاف من الصور الجوية.. التى مسحت الأرض المصرية كلها طوال عام ونصف – عام ٦٦، والنصف الأول من عام ٦٧ – يمكن أن تكون سببا من أسباب النكسة كما كانوا يسمونها.. خاصة هذه الصور التى كانت تحتوى على الأهداف والمواقع العسكرية وكان من المفروض أن تحذف منها الأهداف.. ولكنه يشك فى أنها حذفت.

وعقب الهزيمة مباشرة.. فى ١٤ يونيو ٦٧، كان الطيار على عفت قد تحقق أن توقعاته واستنتاجاته صحيحة.. وأصبح متأكدا من أن الأسرار العسكرية والاستراتيجية التى يمكن أن تكون قد تضمنتها هذه الأفلام والصور الجوية عن مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية.. قد تسربت إلى أيدى العملاء، ومن خلالها تعرفوا على كل المواقع الاستراتيجية المصرية، وأنها يمكن أن تكون سببا من أسباب الهزيمة، لذلك كانت الضربة قاسية.

وفى هذا اليوم.. كتب الطيار على عفت إلى الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية فى ذلك الوقت، وأشار إلى المعركة الرهيبة التى خاضها ليبه إلى الخطر المحدق والرهيب الذى كان يتعرض له أمن البلاد، وسلامة القوات المسلحة، وانتهت بهزيمة يونيو نتيجة للاهمال الذى قد يصل إلى مرتبة العمد، فى اتخاذ احتياطات الأمن الواجبة فى المشروع الذى كان يغطى الجمهورية ثلاث مرات كل عام، وأن عدد الصور فى كل مرة لايقل عن ٢٠ ألف صورة، صالحة للقراءة عن طريق التجسيم.. وطلب التعجيل بعقد لجنة للتحقيق فى دور هذه الصور فى تعريض أمن وسلامة البلاد والقوات المسلحة للخطر.

وبالفعل قام مكتب وزير الحربية باستدعائه.. وتمت مقابلة مع السكرتير العسكرى للقائد العام للقوات المسلحة ظهر يوم الأحد ١٨ / ٦ / ١٩٦٧، بعد الهزيمة بأسبوعين، ثم أدلى بأقواله أمام المخابرات الحربية بعد ظهر يوم الاثنين ١٩ / ٦ / ٦٧.. وشرح فيها كل ما يعرفه عن خطورة الصور الجوية.. التى كان يتداولها المشروع.. والتى يعتقد أنها كانت تضم صور الأهداف والمواقع العسكرية..

وكان هذا عقب الهزيمة.. عندما تساءل الناس عن أسباب الهزيمة القاسية وكيا يقول

– أذ هلتنى الطريقة السهلة التى هوجمت بها مطاراتنا من زوايا ومداخل خالية تماما من أية مقاومة، وتملكنى شعور غامض بأن الصور الجوية الخاصة بمشروع المسح الجوى للحاصلات، لابعد عن أسباب الهزيمة.

وبعدها.. تألفت لجنة فنية من المخابرات الحربية والمساحة العسكرية، ومن واقع الصور الجوية التى تم اختيارها من بين الصور التى يحتفظ بها المشروع.. كشفت اللجنة أهم الأسرار التى توقعتها، وفى مقدمتها أنه لم يستبعد أى هدف من الأهداف العسكرية من هذه الصور والأفلام الجوية، كما نصت على ذلك تعليمات الأمن للمشروع التى وضعتها القوات الجوية، وأنها كانت ترسل هذه الأفلام والصور فور التحميض والطبع للمشروع دون أى حذف، وبوضع هذه الصور تحت أجهزة التجسيم، ظهرت الأهداف العسكرية والمواقع مجسمة تحطات الرادار.. والصواريخ.. والمطارات!

وأصبح واضحا صدق ما أحسست به، وهو أننا قدمنا أغلى أسرار أرضنا الطاهرة هدية مجانية إلى العملاء.. لسبب بسيط جدا، هو الإهمال، بعدم استبعاد الأهداف العسكرية والاستراتيجية من الصور والأفلام الجوية التى طالما طالبت باستبعادها قبل تسليم الأفلام – إلى المشروع كجهة مدنية.. لايبغى لها أن تتداول مثل هذه الصور الخطيرة..

وكان الهدف.. هو كشف العلاقة بين هذه الصور الجوية، وبين هزيمة يونيو، وبالتالى كشف المسئولين عنها وعن ضياع أموال الشعب فى مشروع يتظاهر بالعلم والتكنولوجيا وتطوير أعمال المساحة.. وفى نفس الوقت يتعدم الاهتمام باحتياطات الأمن اللازمة.. وبعد ٤ شهور من الهزيمة، فى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦٧، أرسل الطيار على عفت إلى النائب العام، وكان وقتها السيد محمد عبد السلام، معلومات جديدة حول مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية، تتعلق بالتصرفات المالية للمشروع، التى تسبب فى ضياع مليون جنيه بدون جدوى، وتعريض الأمن القومى للخطر، وقدم بذلك تقريرا مفصلا.. بالوقائع، وسلم هذا التقرير إلى المحامى العام الأول، بمكتب النائب العام.. وتناقش معه طويلا حول مابه من معلومات.

فى هذه الفترة التى كانت قسوة الهزيمة فيها تمزق الناس.. وكانت الأنظار كلها تتجه إلى القوات المسلحة، وخاصة القوات الجوية.. وتحملها مسئولية ماحدث.. وتقرر محاكمة قادة الطيران، والمسئولين عن النكسة.. وتشكلت هيئة للمحكمة برئاسة الفريق صلاح الحديدى.. وكان المدعى العام العسكرى هو العميد محمد

● الصور الجوية.. كانت تصور المواقع العسكرية أيضاً.

● محمد فوزى

● على عفت

● علوى حافظ

● محمود أبو وافية

شهود على الأحداث

هاشم حسين . . وكان هذا فى بداية شهر نوفمبر ١٩٦٧ .

كتب الطيار على عفت إلى المدعى العام العسكرى . . طالبا سماع شهادته ، كشاهد إثبات فى القضية ، لأنه يملك الأدلة والوثائق التى تقدم بعض المعلومات بالنسبة لمن قدموا للمحاكمة . ومن بينهم اللواء طيار رئيس شعبة الأمن الجوى بالقوات الجوية ، وتوضح مسئوليته عن الأمن فيما يختص بمشروع الحصر الجوى للحاصلات الزراعية ، الذى أدى فى نظر الطيار على عفت ، إلى احتمال تسرب أسرار البلاد العسكرية . . خاصة بعد أن أثبتت لجنة التحقيق التى شكلها الفريق أول محمد فوزى أن الصور تضمنت الأهداف العسكرية . . وأنها لم تحذف من هذه الصور . .

وفى اليوم التالى ٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، قابل الطيار على عفت المدعى العام العسكرى بمقره فى القضاء العسكرى ، وسلمه صورة من الخطاب الذى كتبه يوم ٦٦/١٢/٦ لرئيس شعبة الأمن الجوى بالقوات الجوية ، بشأن ضرورة احتياطات الأمن الخاصة بالمشروع ، كما سلمه صورة من البلاغ المقدم إلى وزير الحربية الأسبق ، بتاريخ ١٨/١/١٩٦٧ ، والذى تناول تفاصيل خطورة المشروع على الأمن القومى . .

واتصل بعد ذلك الطيار على عفت بالمقدم مساعد المدعى العام العسكرى ، يوم ٥/١١/٦٧ ، الذى طلب منه الحضور فى اليوم التالى ٦ نوفمبر للتحقيق معه فى الوقائع التى قدمها . وبالفعل أدلى الطيار على عفت بأقواله ، وقدم إلى مساعد المدعى العام العسكرى صورة من تقرير الأمن الذى قدمه إلى وزير الزراعة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ ، والذى كان قد طلب فيه استبعاد الأهداف العسكرية من الأفلام والصور قبل تسليمها للمشروع ، وقبل تداولها بين أيدى صغار الموظفين فى عمليات التحقيق الحقل . حتى نضمن عدم تسرب الصور التى تحتوى على الأهداف العسكرية .

وفى هذه التحقيقات ، كما يقول الطيار على عفت ، أدلى بالتفاصيل الكاملة لمحاولاته المستمرة منذ تعيينه خبيرا فى المشروع لتدعيمه ، ولكى يؤدى الغرض منه دون المساس بالأمن القومى للبلاد ، وسلامة القوات المسلحة .

ورغم أن الهدف من وراء المشروع كان الاستغناء عن الحصر التقليدى للحاصلات الزراعية ، الذى يقوم به مندوبو مصلحة المساحة مع المشرفين الزراعيين عن طريق النزول إلى الحقل ، وكان الأمل أن يتم عن طريق المسح الجوى الذى يعتمد على التصوير الجوى للأراضى الزراعية ، ويكون التحقيق مكتبيا دون النزول للحقل ، فإن الهدف ، كما يقول الطيار على عفت ، لم يتحقق ، وظل الاعتماد على التحقيق الحقل ، أما التغيير الوحيد الذى حدث فهو أن الأعتماد أصبح على الصور الجوية ، بدلا من الخرائط المساحية للزمامات والأراضى الزراعية . .

ورفض مدير المشروع تنفيذ أى اقتراحات قدمت له . . ولم يهتم باحتياطات الأمن الواجبة . . التى كانت تنص عليها تعليمات الأمن التى وضعتها القوات الجوية ، للمحافظة على الأفلام والصور الجوية ، حتى لا تتضمن أهدافا أو صورا عسكرية . . ولذلك فإن الطيار على عفت طلب تشكيل لجنة فنية من وزارة الزراعة ومشروع المسح الجوى والقوات الجوية والمساحة العسكرية وأحد أساتذة الجامعة المتخصصين ، وقدم مقترحات محددة ، ولكن وزارة الرى رفضت هذه المقترحات ، فكتب إلى رئاسة الجمهورية ، والى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، الذى اهتم بالموضوع ، وأحال هذه التقارير إلى وزير الرى ، الذى أحالها إلى وكيل الرى ، الذى أحالها بدوره إلى مدير المشروع ، وكالعادة رفض مدير المشروع الرد على رئيس الوزراء . .

ولكن المعركة استمرت ، فوجود هذا العدد الهائل من الصور بين أيدى صغار الموظفين كان وحده كفيلا بتعريض أمن البلاد للخطر . . ويهدد سلامة القوات المسلحة .

وبعدها قابل الطيار على عفت اللواء طيار رئيس شعبة الأمن الجوى بالقوات الجوية . . وأفضى إليه بمخاوفه . . ولكنه طمأنه قائلا .

إن لدينا « عدة » آلاف من الأهداف تحتاج إلى ألف طائرة إسرائيلية لتضربها . . وهذا مستحيل ! !

وبدأ الطيار على عفت يقتنع بأن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ ، وأنه يقاوم ضد التيار . ورغم هذا لم ييأس . . وقبل النكسة بثلاثة شهور ، فى ١٦/٣/١٩٦٧ ، كتب إلى المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . . يرأيه . . وحتى يلفت نظره إلى ما يحدث فى مشروع المسح الجوى ، ركز فى تقريره إلى المشير على النواحى الفنية التى يقترحها . . والتى يمكن أن تخفض ١٠٠ ألف جنيه سنويا من نفقات المشروع الذى يتكلف مايزيد على نصف مليون جنيه .

ولأن هذه المستندات والوثائق والوقائع التى قدمها الطيار على عفت إلى المدعى العام العسكرى فى قضية الطيران ، معقولة ومقبولة . فقد تقرر كما يقول الطيار على عفت . . أن يكون الشاهد الثامن فى القضية كشاهد إثبات طبعا . وانتظر ليقول ماعنده ، ولكنه لم يستدع للشهادة . . ويبدو أن هناك من أراد استبعاده من الإدلاء بشهادته ! !

لكنه لم يتوقف . . واستمر يتابع كل ما يدور حول المشروع ، وكان مما لفت نظره أن وزير الرى فى هذا الوقت ، كان قد تحدث عن المسح الجوى فى مجلس الأمة ، وقال عنه . . « إنه استحدث فى أعمال مصلحة المساحة التصوير الجوى كأساس لإنشاء الخرائط بكافة المقاييس ، لأعمال حصر الزراعات المختلفة ، وإنه تم بنجاح لأول مرة حصر القمح والقطن والأرز « جويا » فى كل أنحاء الجمهورية عام ١٩٦٦ ، وفى عام ٦٧ تم حصر القطن فى مراكز الوجه البحرى ، والقمح على مستوى الجمهورية ، . . ثم قال وإن كانت ظروف العدوان قد حالت دون استمرار الحصر الجوى هذا العام . . فإننا نأمل استئنافه فى الصيف القادم ، نظرا لدقته » .

وكان رأى الطيار على عفت فى تصريحات وزير الرى أمام مجلس الأمة ، أنها تصريحات « تتناقض مع حقيقة ما يدور فى المشروع » لذلك كتب برأيه هذا إلى وزير الرى .

وبدأ الطيار على عفت يتجه إلى مجلس الأمة . ووضع جميع المستندات والوثائق أمام علوى حافظ عضو المجلس . . وفى ١٧ ديسمبر كتب إلى محمود أبو وافية يعرض عليه تطورات الموضوع وقال إن هذا الموضوع يمس نزاهة الحكم ، وكتب إلى علوى حافظ لإثارة الموضوع فى مجلس الأمة .

وفى الجلسة المسائية لمجلس الأمة يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ . . أثار علوى حافظ الموضوع ، بناء على المعلومات المقدمة له من الطيار على عفت ، وبناء على تحرياته الخاصة ، وتحدث علوى حافظ على « سوء التخطيط والمخالفات التنفيذ فى مصلحة المساحة ووزارة الرى باعتبار أن المصلحة جزء من وزارة الرى ، وتحدث عن مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية . .

وأثار علوى حافظ قضية خطورة الخرائط . . كوثيقة هامة فى السلم والحرب ، وفى حقوق المواطنين وحقوق الدولة ، وتحدث عن قضية الاهتمام بالصورة الجوية .

وضرورة استبعاد الأهداف العسكرية والاستراتيجية منها ، وبين خطورتها على الأمن القومى ، ورد وزير الرى على ما أثاره علوى حافظ ، وأعلن أن الأهداف كانت تستبعد من الأفلام والصور قبل إرسالها للمشروع . . ! !

وأثيرت فى الجلسة أسرار خطيرة ، ورأى رئيس المجلس فى ذلك الوقت ، عدم نشرها فى الصحف ، اكتفاء بإثباتها فى مضبطة جلسة مجلس الأمة . . فى الجلسة المسائية يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، ولدينا نسخة من المضبطة . .

ولم يقتنع الطيار على عفت برد وزير الرى على ما أثير فى مجلس الأمة ، فأرسل إلى وزير الرى خطابا عنيفا فى يوم ١٠/٢/١٩٦٨ ، ناقش فيه كل ما أثير فى مجلس الأمة وحذره من استئناف العمل فى المشروع . .

وفى اليوم التالى ١١ فبراير ١٩٦٨ ، قدم الطيار على عفت بلاغا إلى النائب العام فى هذا الوقت ، عاتبه فيه على عدم إجراء التحقيق فى البلاغ الذى قدمه فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، أى قبلها بأقل من شهر ، وأرفق بالبلاغ صورة من خطابه إلى وزير الرى .

ورغم كل هذا استمرت نفس الشخصيات ، بعد الهزيمة ، فى تنفيذ المشروع ، وفى ١٤ ديسمبر ١٩٦٨ . . أشارت إحدى الصحف الصباحية إلى إعادة تنفيذ المشروع ، وأعلن وزير الرى أنه « سيصور كل شبر من أرض الجمهورية . استئناف لمشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية » . . واتضح أنه كان قد بدأ التنفيذ فعلا . . من يناير ٦٨ أى بعد الهزيمة .

أذهلنى الخبر . . وأدركت أن الهدف هذه المرة هو كشف أسرار أهدافنا العسكرية الجديدة . التى ألقاها بعد أن ضاعت سيناء ، وأنفقنا عليها آلاف الملايين من الجنيهات ، وأسرعت فى نفس اليوم بتقديم بلاغ عاجل إلى وزير الحربية ، يوم ١٤ فبراير ١٩٦٨ ، ناشدته فيه باسم « الوطن الذبيح » أن يوقف العمل فورا فى المشروع ، وحذرته من النتائج الخطيرة التى يمكن أن تترتب على ذلك ، خاصة أنه لم يعد سرا أن مواقعنا العسكرية ، وأهدافنا الاستراتيجية كانت متناثرة وسط الأرض الزراعية .

واستجاب وزير الحربية إلى ندائى . . فأصدر أوامره إلى القوات الجوية بوقف العمل فى المشروع . فى المحافظات التى بها أهداف عسكرية ، كما أصدر أوامره إلى القوات الجوية بوقف تسليم أية صور جديدة للمشروع ، وأصدر أوامره إلى المساحة العسكرية لسحب الأفلام والصور منه .

وبعد وقف المشروع بعشرة أيام فقط ، فى ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ، استدعانى وزير الحربية إلى مكتبه فى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وقدم لى الشكر والتقدير على الجهود التى بذلتها ، كما أبدى أسفه وحزنه لأن القوات المسلحة تضم الآلاف من الإخصائيين فى قراءة الصور ويدركون مدى خطرها على الأهداف ، ولم ينبه واحد منهم إلى ذلك . .

وكان هذا اعترافا كافيا من وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة بخطورة المشروع على الأمن القومى وسلامة القوات المسلحة ، ومع ذلك . . لم يتوقف المشروع . . واستمر الطيار على عفت . . فى معركته . . والقضية مستمرة . .